المرأة والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في الجزائر: دراسة سوسيو إنثروبولوجية

مريم قدوري ●
تحت إشراف: أ.د حجيج الجنيد ●●

الملخص:

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى فهم ومعرفة طبيعة العلاقة بين التحولات على مستوى البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وممارسات العمل في القطاع غير الرسمي للمرأة موضوع الإشكال، إضافة إلى محاولة فهم الخلفيات التي تدفع بالمرأة إلى الترحال والسفر من أجل ممارسة العمل خارج حدود الرقابة الرسمية وما علاقة ذلك بمسألة التنشئة الاجتماعية، أي نهدف لفهم حدود عمليات إعادة الانتاج.

انطلاقاً من هذه العناصر تسعى الدراسة إلى إقامة تصور حول المعيش اليومي للنساء في التجارة غير الرسمية، بهدف فهم أكثر لمختلف العناصر المتعلقة بدوافع التوجه إلى هذا النشاط، وطبيعة الاستراتيجيات المتبعة في ذلك، وكذلك أية كفاءات موظفة ومكتسبة من خلال تجربة السفر والعمل.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التجارة العابرة للحدود، العمل غير الرسمي، الكفاءات، الاستراتيجيات، المعيش اليومي.

● طالبة دكتوراه قسم علم الاجتماع - جامعة وهران 2
●● قسم علم الاجتماع - جامعة وهران 2

1 - مقدمة عامة:

الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي عموماً، والعمل غير الرسمي بصفة خاصة يجعل الباحث يواجه تحديات عدة مرتبطة بحصر الظاهرة وقياسها من جهة، وفهم وتفسير تصورات وممارسات المعيش اليومي للفاعلين فيه من جهة أخرى، الأولى طالما كانت محل تساؤل الباحثين والمختصين في الاقتصاد، والثانية هي مهمة المختصين في العلوم الاجتماعية من أنثروبولوجيين وسوسيولوجيين...إلخ. وفي هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى أنَّ مصطلح «غير الرسمي» «L'informel» لم يفرض نفسه في خطاب العلوم الاجتماعية والمؤسسات الدولية إلا مع سنوات السبعينيات (Thomas CORTADO، 2013، p195) ، لكن هناك اهتمامات وجيهة ظهرت قبل ذلك خاصة مع مدرسة شيكاغو في سنة 1920، حيث تم إجراء العديد من الدراسات المونوغرافية على المجتمع المحلي لمدينة شيكاغو خاصة على العمال المهاجرين غير الرسميين وغير المصرح بهم، إضافة إلى مظاهر أخرى للواقع الاجتماعي اليومي للجماعات المهنية والجماعات المهمشة والانحراف والجريمة...إلخ.

وفي سنة 1971 وانطلاقاً من حوصلة مشاهدات إثنوجرافية، قدم الإنثروبولوجي كيث هارت (Keith Hart ، 1973، pp 61- 89) دحضاً للفرضية القائمة آنذاك حول أنَّ الفاعلين في العمل والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية هم من البروليتاريا الدنيا، فمن خلال تحقيقاته بمدينة أكرا بغانا قدَّم فكرة مغايرة لما سبق، حيث اعتبر أنَّ العمل غير الرسمي هو فرصة الدخل خارج الاقتصاد الرسمي، وأن الفئات المجتمعية تقدم جهداً كبيراً وتوفِّر وقتاً أكبر للأنشطة البعيدة عن رقابة الخبراء والإدارة.

وحول موضوع المرأة في العمل غير الرسمي، يجدر الاعتراف بأنَّ الوجود الاجتماعي للإنسان في أي مجتمع كان يتميز بسعي الأفراد لامتلاك حرية أكثر، وحقوق أوسع تتعلق بحياتهم الخاصة، والأدوار التي يلعبونها في المجتمع، سواء ما تعلق بالعلاقات الاجتماعية والأنشطة والمشاركة في الفضاء المنزلي والممارسات الثقافية والوجود والممارسات في الفضاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ...إلخ، وفي الوقت نفسه علاقات هيمنة وصراع وتصادم مع قيم وأنساق اجتماعية كميزة لمختلف الديناميكيات المجتمعية.

بالمقابل المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفرد لم تحد منذ الأزل من الخلفية والواقع الجندري للقضية في أي مجتمع سواء كان غربياً أو شرقياً؛ فوجود مشاركة من عدمها لم

يكن دوماً الإشكال المطروح بقدر المشاركة حسب النوع الاجتماعي، وعليه وسواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإنَّ معالجتنا لموضوع المرأة في العمل غير الرسمي (التجارة غير الرسمية العابرة للحدود) تمس وتبحث هذه الجوانب المرتبطة بمشاركة المرأة ووجودها السوسيو-اقتصادي في مجتمعات أجمعت مختلف الكتابات المحلية العربية والغربية على أنها ذكورية، وتمارس التقسيم الاجتماعي للبروز في مختلف الفضاءات عموماً والتقسيم الاجتماعي على أساس النوع الاجتماعي في العمل خصوصاً.

حسب بعض التقارير للبنك الدولي والتقارير الوطنية حول متابعة الأهداف التنموية للألفية OMD في الدول العربية لجنوب المتوسط (www5.albankaldawli.org/mdg/) ، تناقصت عدم المساواة بين المرأة والرجل إلى حدٍّ ما في بعض أوجه الحياة الاجتماعية مثل محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية. لكن الفوارق دائماً موجودة في المجال الاقتصادي، والدليل المعدلات الكبيرة للبطالة خاصة في الدول المغاربية التي من ضمنها الجزائر، فكما ذكرت (Laura، 2009، pp18-42) أنَّ التوجه الاجتماعي المحافظ والبراديغمات التقليدية للنوع تمثل عوائق أمام مشاركة المرأة، هذا ما يفسر وجودها الكبير في القطاع الزراعي وفي العمل غير الرسمي (Banque Mondiale، 2004; 2005).

وبالتالي تهميش المرأة في الجانب السوسيو-اقتصادي يبرر التأخر الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية عموماً والجزائر خصوصاً، وكانت إصدارات عديدة من تقارير التنمية البشرية قد أوضحت وأشارت إلى ذلك في التقارير العربية للتنمية البشرية العديدة في العشرية السابقة. (تقارير التنمية البشرية في الوطن العربي: 2002; 2009)

لقد أحدثت التغيرات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر عبر تاريخها المعاصر إلى اليوم، تغييرات جذرية في مكانة المرأة، وكان من أهمها الأوضاع المزرية التي عاشها المجتمع الجزائري ومختلف الأزمات التي مرَّ بها شكَّلت جانباً مهمّاً في تغير الأدوار، أو على الأقل اكتساب المرأة لأدوار جديدة ولو بصفة تدرجية. وفي تاريخ الأحداث الاجتماعية والاقتصادية ومختلف الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري ما يبرر ذلك في العهد الاستعماري: الرجل في الجبال يكافح المستعمر والمرأة تعمل، سياسات التنمية بعد الاستقلال، الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، التحولات السياسية (المشاركة السياسية للمرأة)، الأزمة الاقتصادية الحالية... إلخ.

من كل ما سبق، يظهر أنَّ التحول في قراءة الوضعية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع

الجزائري Mostefa BOUTEFNOUCHET،2004) فسَّر إلى حدٍّ بعيد مختلف الوضعيات الحالية للمجتمع ووضع المرأة بالخصوص، نضيف أن وضعية المرأة تعززت بعاملين مهمين ألا وهما التعليم والعمل؛ إذ أصبحت عضواً فعَّالاً في الحياة الاقتصادية للدولة، فكان نتاجاً لتحولات مجتمعية مست الأسرة بالدرجة الأولى، وفي الوقت نفسه أحدث شيئاً فشيئاً تغيرات كبيرة داخل الأسرة الجزائرية، حيث عمل على تغيير نمطها إلى أسرة نووية يميل أعضاؤها إلى الفردانية والاستقلالية مقابل تراجع التضامن الذي كان سائداً داخل الأسرة التقليدية. (Fatima Oussedik، 2012; Hadi Makboul، 2002)

مع مختلف الأزمات المجتمعية والاقتصادية خاصة، بما فيها الأزمة الحالية، برزت نواتج على مستوى مداخيل الأسر، وبالتالي الوضع السوسيو اقتصادي للعائلة الجزائرية وشروط العيش التي أصبحت صعبة جداً غير الكثير من المدركات والتصورات والممارسات الاجتماعية المرتبطة بدور المرأة، والتي أصبحت تتراوح بين مصدر دخل ورزق إضافي إلى رئيسي ومستقل في الكثير من الأحيان.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإنَّ خروج المرأة للعمل ارتبط أيضاً بسوق الشغل والتشغيل بالبلد؛ فالأرقام الرسمية ما زالت توضِّح ضعف المشاركة النسوية الفعلية في سوق العمل، مقارنة بحجم قوة العمل من الإناث، وكذلك مقارنة بارتفاع مستواها التعليمي وحجم استفادتها من التكوين المهني، مع الإشارة إلى أنَّ الكثير من النساء وبنسب معتبرة يعملن في القطاع غير الرسمي لأسباب إمَّا تتعلق برغبتهن، وإمَّا تفادياً للضرائب أو قهرياً لعدم حصولهن على مناصب في القطاع الرسمي وهذا ما يستدعي البحث في ظاهرة «غير الرسمي» «L'informalité».

في شهر سبتمبر 2015 ذكر الديوان الوطني للإحصاء (ONS، 2015، p01) أن حجم السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر بلغ 11.932.000 نسمة، وشكلت النساء 2.317.000 امرأة؛ أي ما يعادل 19.04 % من إجمالي هذه الفئة، أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تمَّ تقديرهم ب 10.594.000 شخص؛ أي بنسبة 26.04 % من إجمالي السكان، وبلغ حجم الأيدي العاملة النسوية 1.934.000 امرأة مشتغلة وهو ما يمثل 18.03 % من إجمالي المشتغلين. وبالتالي تبقى نسب مشاركة المرأة – على الرغم من تحسنها الطفيف من سنة إلى أخرى– نسبة ضئيلة جداً إذا ما قارناها بمعدلات التعليم التي عرفت ارتفاعاً كبيراً لدى الإناث في

السنوات الأخيرة، وأيضاً إذا ما ربطناها بالاستراتيجيات التنموية التي وضعتها الدولة لإشراك المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي يظهر الفرق واضحاً بين ما هو خطابات سياسية ومساعي إعلامية تتحدث عن المرأة على أنها فرد في المجتمع له حقوق وعليه واجبات تماثل تلك التي عند الرجل، وبين ما هو واقع اجتماعي متأثر بعادات وتقاليد وثقافة مجتمعية صارمة، لا تسمح للمرأة الانفلات من قوانينها وضوابطها بسهولة.

إلا أنَّ هذه العادات والتقاليد والمعايير والقيم والضوابط المجتمعية لم تكبح طموحات المرأة، بل جعلتها تبحث عن أساليب واستراتيجيات جديدة تمكنها من تغيير وضعيتها في السلم الاجتماعي دون أن تتأثَّر وضعيتها داخل البيئة التي تعيش فيها. إنها ثورة هادئة تقوم بها المرأة في الجزائر تدعم بها التوجُّه نحو الحداثة، لكن حداثة من نوع آخر بعيدة عن سياسات ومخططات الدولة، نابعة من الأسفل من قلب المجتمع.

فيما يتعلق بولوج المرأة للفضاء العام ومشاركتها الاقتصادية، فإنه من وجهة نظر بعض السوسيولوجيين، لم تعد أطروحة أنَّ الدولة هي الفاعل الوحيد في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافية وقادرة على التفسير؛ فلقد ذكر الباحث عبدالقادر لقجع أنَّ الدولة لا تعدُّ الفاعل الوحيد في عملية التغير الاجتماعي، وأن الدولة بسياستها المتبعة أدت إلى الاندماج القوي للمرأة في القطاع الاقتصادي الذي يعدُّ أحد الأوجه التي لها دلالة قوية في الكشف عن واقع المجتمع (LAKJAA Abdelkader، 1998).

المهم في الأمر والداعي للبحث والتقصي هو الواقع والمعيش اليومي لمن هم فاعلون في الميدان، فهذه الدراسة تسعى لتناول الظاهرة في مقاربتها الإنثروبولوجية للنوع الاجتماعي، وكذلك السوسيولوجية اعتباراً بأنَّ الحدود بين العلمين متماهية و«زلجة»، فمن خلال هذه الدراسة السوسيو أنثروبولوجية فإننا نقترح انطلاقاً من مشاهدات ميدانية مستوحاة من الواقع (اسطنبول بتركيا، دبي بالإمارات العربية المتحدة، وهران وتلمسان والجزائر العاصمة وعنابة بالجزائر)، وانطلاقاً من خطاب المبحوثات، نقترح معالجة الظاهرة واستعراض ما هو خفي فيها. وعليه سنحاول تسليط الضوء على المرأة الممارسة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود كفاعل اجتماعي ينشط في أطر مكانية وزمانية مختلفة، وكذا معرفة الخصوصية التي تتمتع بها وتتميز بها عن النساء في باقي المجتمعات، فيما سنعمل على إبراز العلاقة بين التحولات التي عرفتها البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، والإفرازات المتعلقة بالممارسات الاقتصادية حسب

النوع الاجتماعي، وتحديد الكفاءات المكتسبة والمسخرة في الميدان، ومعرفة الاستراتيجيات المتبناة لتحقيق أهدافهن من وراء التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، دون أن نستثني البحث في عملية إعادة إنتاج الظاهرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتولاها المرأة داخل الأسرة الجزائرية.

من خلال الملاحظات الأولية والعمل الميداني المتمثل في المقابلات الحرة ومراجعة بعض الأدبيات حول الموضوع، فإننا نفترض ما يلي:

أولاً: إنَّ هناك علاقة موضوعية بين مختلف التحولات في المجتمع الجزائري، والتوجُّه النسوي نحو ممارسات مستجدة في الاقتصاد والعمل غير الرسمي، ويظهر ذلك في مستويين هما: أنَّ العمل غير الرسمي العابر للحدود الذي تمارسه المرأة هو نتيجة لمختلف التحولات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه هو ردُّ فعل على الواقع الاجتماعي المعيش.

ثانياً: التجربة النسوية في العمل غير الرسمي تدفعها دائماً لاستخدام مختلف الموارد المتاحة لها من شبكات اجتماعية وعلائقية، رمزية ومادية، لأجل النجاح في نشاطها، وكذلك تستخدم استراتيجيات عقلانية للحفاظ على مكتسباتها وتعزيزها، هذه الاستراتيجيات متعلقة بتسخير الوساطات، تسيير عملية التنقل والسفر من أجل التجارة.

2 - الإجراءات المنهجية:

المقصود بالمنهج العلمي تلك المجموعات من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وبشكل عام يمكن تعريف المنهج العلمي بأنه عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعَّالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكُّل هذه الظاهرة أو تلك. (محمد عبيدات وآخرون، 1999، ص: 35)

إنَّ طبيعة الدراسة الاستكشافية تتماشى مع المقاربة المنهجية الكيفية وهي عبارة عن: «مجموع تقنيات البحث والتحقيق التي تستخدم على نطاق واسع. وهو يوفِّر نظرة ثاقبة عن سلوك الناس وتصوراتهم ويسمح لنا بدراسة آرائهم حول موضوع معين بطريقة أكثر عمقاً مما تكون عليه في الدراسات المسحية، هذا الاقتراب يسهم في توليد أفكار وافتراضات يمكن أن تساعد على فهم خطاب المشاركين المستهدفين، كما تساعد على تحديد الخيارات المتعلقة بالمسألة البحثية» (ROCARE، www.ernwaca.org)، وتمثل الملاحظة والمقابلات بأنواعها والبحوث الإثنوجرافية

أكثر التقنيات شيوعاً في البحوث الكيفية.

هذه المقاربة المنهجية من خلال أدواتها الكيفية تساعد على توفير معطيات كيفية مهمة حول ظاهرة عمل المرأة غير الرسمي العابر للحدود، وبالتالي فهم وتفسير سلوك الفاعلين من خلال خلفياتهم السوسيوثقافية، وتصوراتهم وممارساتهم اليومية.

في الاقتراب الكيفي، العينة تخضع في كثير من الأحيان لتلك العلاقة بين الباحث وموضوع البحث، أين نجد مرونة كبيرة في التعامل مع المعاينة، خاصة أنَّ البحوث الكيفية هي بحوث لا تهدف إلى التعميم بقدر ما تهدف إلى الفهم والتأويل، والأمر يختلف عن المقاربة الكمية، لذا وكما يقول ربحي مصطفى في بعض الأحيان يسعى الباحث لتحقيق هدف أو غرض من دراسته فيقوم باختيار أفراد العينة بما يخدم ويحقِّق هذا الغرض والهدف (ربحي وغنيم، 2000، ص: 148). وانطلاقاً من خصائص موضوع بحثنا، وخصوصية المعاينة التي تحكم فيها طبيعة مجتمع البحث، فإن عينتنا هي عينة «كرة ثلج» تشكَّلت من خلال شبكة علائقية ومهنية للمشاركين في الدراسة بحد ذاتهم.

في دراستنا هذه، تمكَّنا من إجراء مقابلات مع 23 مبحوثة من خلال: أولاً تحديد شبكة علائقية، وعن طريق معاينة كرة ثلج، حيث حددنا في الأول مجموعة من المبحوثات ومن خلالهن توصلنا إلى مبحوثات أخريات، ليستقر العدد الفعلي على 23 مبحوثة، مع رفضنا لبعض المقابلات التي أجريت من قبل مساعدين وهم زملاء باحثين في الدكتوراه، لأسباب تتعلَّق بعدم تطابق المشاركات مع المطلوب في العينة؛ أي النساء اللاتي هنَّ فعلاً في العمل غير الرسمي العابر للحدود واللاتي ما زلن يقمن بسفريات لأجل التجارة غير الرسمية، فعدد 4 مقابلات تمَّ رفضها ضمن حجم العينة؛ لأنَّ المشاركات فيهن توقفن منذ مدة عن السفر لأغراض تجارية واستقرين فقط في ممارسات غير رسمية منزلية، لكن هذه المقابلات تستخدم كعمل مواز داعم في الدراسة.

كتبرير منهجي لهذا العدد من المشاركات، فإنه حسب العديد من الدراسات الميدانية الكيفية، يتم التوقف عندما نصل إلى كمٍّ من المعلومات التي تساعدنا على عملية التحليل، حيث إنه ومن خلال استخدام أداة المقابلة استقر كل من Greg Guest، Arwen Bunce and Laura Johnson على 12 مشاركاً للوصول إلى التشبع (Guest، Bunce and Johnson، 2006، pp59- 82)، وفي دراستنا توقفنا في حجم 23 مشاركة، والذي نبرره إجرائياً بصعوبة التعامل مع معطيات كيفية وخطاب كبير من المبحوثات في مثل هذه المواضيع، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى مبحوثات يحملن الخصائص المطلوبة والمتلائمة مع موضوع وأهداف دراستنا، لكن رغم كل هذا فإن حجم

عينتنا يتلاءم مع الطبيعة الاستكشافية للدراسة.

المقابلات:

تمَّ بناء دليل مقابلة يتكون من حوالي أكثر من 30 سؤالاً مفتوحاً، وبعض الأسئلة كانت عامة ومتفرعة لأسئلة فرعية، تمَّ تطبيق المقابلات عبر فترات متقطعة وفي أماكن متعددة على مشاركات جزائريات من وهران، تلمسان، عنابة والعاصمة، ودبي وإسطنبول، كما أنَّ المعدل الزمني للمقابلة كان حوالي 40 دقيقة تمت بصفة مباشرة في أغلبها، وتمَّ تسجيل مقابلتين عبر الهاتف لمشاركتين سبق التواصل معهما في المرحلة الاستكشافية للبحث.

خصائص العينة:

تعدُّ السن والحالة المدنية والمستوى التعليمي والأصل الجغرافي ومتغيرات أخرى مهمة جداً في أية دراسة سوسيولوجية وإنثروبولوجية، نظراً لأهميتها في فهم وتفسير الكثير من المتغيرات الأخرى، حيث إنه بإمكانها تبرير بعض النتائج؛ أي ممارسات وتصورات المبحوثات أين تلعبن دوراً مهماً في توضيح الاتجاهات والاختلافات فيما بينهن، وفي تحقيقنا الميداني حول النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، وبالتحديد في التجارة غير الرسمية، استطعنا الوصول إلى عينة من المبحوثات تتراوح أعمارهن بين 23 سنة و47، أمَّا عن الحالة المدنية، فشكلت المتزوجات 9 من إجمالي المبحوثات، و7 عازبات و5 مطلقات و2 أرامل، وعن الأبناء فإنَّ 8 مبحوثات بدون أولاد، و7 أخريات لهن بين 1و2 من الأولاد، و8 مبحوثات لهن أكثر من ولدين.

وعن المستوى التعليمي، فشكَّلت الجامعيات الأغلبية ب 10 مبحوثات، ثمَّ الثانوي والتكوين المهني 5 مبحوثات في كل مؤشر، و2 بدون مستوى ومبحوثة واحدة ذات مستوى متوسط، وعن أصول المشاركات الجغرافية، فإنَّ الأغلبية الساحقة من أصول حضرية ب 17 مبحوثة و3 شبه حضري و3 مشاركات من أصول ريفية.

وعن مؤشر العمل والشغل سابقاً؛ أي قبل النشاط الحالي فإنَّ 14 مبحوثة سبق أن اشتغلن في مهن بين الحكومية أغلبها في إطار عقود ما قبل التشغيل، وأخرى أنشطة منزلية أو لدى الخواص، في حين المتبقيات لم يسبق اشتغالهن، وعن سنوات النشاط في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، فإنَّ فئة أقل من 4 سنوات شكَّلت 9 مبحوثات، وفئة أكثر من 4 سنوات إلى 8 سنوات

شكَّلت 8 مبحوثات، وأكثر من 8 سنوات نشاط مثلتها 6 مبحوثات.

3 - نتائج الدراسة:

3-1 توجه المرأة للعمل المستقل غير الرسمي: الدوافع، المحددات والعوائق

التغيرات السوسيو اقتصادية التي مست وتمس المجتمع الجزائري، وأنظمته الاجتماعية، السياسية والاقتصادية ... إلخ، هي عوامل مفسرة ومساعدة لفهم واقع توجه المرأة نحو عالم التجارة غير الرسمية، فالظروف التي عرفتها الجزائر بعد أزمة الثمانينيات على المستوى الاقتصادي وكذلك الحراك الاجتماعي، وأيضاً الهيكلة الجديدة للاقتصاد الجزائري وما سبَّبه من خلل على مستوى القاعدة المجتمعية الواسعة، من تسريح للعمَّال، وزيادة في الأسعار وفقدان لسلع مهمة نظراً للصعوبات في الاستيراد، وعدم القدرة على الإنتاج خارج منتوجات الطاقة، هذه العوامل مسَّت التركيبة السوسيو ثقافية للمجتمع، ومهدت لمستجدات على مستوى النسق الاجتماعي من بينها مستويات تقبُّل مشاركة المرأة في الفضاء العام، ولو بالتحفظ، ومع ارتفاع مستوى مشاركتها في التعليم، أصبح منطقياً وطردياً مشاركتها في سوق الشغل قوة عمل على الرغم من أنها توجد بنسب كبيرة في القطاع غير الرسمي، مقارنة بالنسب الضعيفة في سوق العمل الرسمي.

كذلك، وإضافة إلى الظروف التي نتجت عن واقع التحضُّر في الجزائر، نضيف أنَّ المسألة متعلقة كذلك بعوامل محاولات التحديث التي عرفها المجتمع الجزائري، من خلال الأدوار الجديدة للأسرة، ولأفرادها، أين أصبح خروج المرأة للتسوق، والتعليم والعمل من مظاهر التحديث، هذا الأخير المستلهم من النموذج الثقافي الغربي والمجذر من خلال وسائل الإعلام المختلفة الوسائط والآداب والفنون، عرف مواجهة من قبل الاتجاه المحافظ، أين حاول فئة من الإسلاميين أسلمة التحديث من خلال ترك هامش هيمنة ذكورية، مقابل هامش من الحريات لولوج المرأة للفضاء العام، داخل فضاء ذي خلفية دينية تتعلق بالمظهر والشكل الذي يجب أن تكون عليه المرأة (Kateb، 2017) كما تميز النسق المجتمعي الجزائري بالقدرة على تسيير العلاقات الاجتماعية للمجتمع بصفة تقليدية وجماعية، فالضوابط والقيم المجتمعة السائدة تسعى دوماً لإبقاء الهيمنة وإعادة إنتاج المنطق المجتمعي وتكيفه مع الواقع الحالي حتى في ظل الأزمة، وهي فكرة أسهب فيها العديد من السوسيولوجيين الجزائريين أهمهم محمد بوخبزة (Boukhobza، 1991)، إضافة إلى أن هذا المنطق يطرح رهاناً واقعياً تمثل في إبعاد الفرد

والذات الواعية وإبقائها خارج سياق الجماعة.

وعلى الرغم من هذا، إلا أن هذه التوجهات على اختلافها وصراعها والرهانات التي فرضتها، أنتجت نوعاً من الرغبة في الاستقلالية الاقتصادية داخل الأسرة وعن الأسرة، وكل ما يتطلبه من مواجهة وتحديات ومقاومة لمختلف العوائق ذات الخلفية السوسيوثقافية أو الأسوسيو اقتصادية... إلخ.

من خلال هذا الاستنتاج يمكننا اعتبار أنَّ عمل المرأة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، هو أيضاً رد فعل على مسار التغير الاجتماعي بالجزائر، وبالتالي يجعلنا نعيد التساؤل عن طبيعة المحددات التي تتدخَّل في ظاهرة توجُّه المرأة الجزائرية للعمل المستقل، والسفر لأغراض التجارة وضمن إطار غير رسمي.

2-3 المحددات الاجتماعية والثقافية وتوجُّه المرأة للعمل المستقل

قد نقبل بمسألة المحدد الاقتصادي الكلي في تغيير أنماط الفعل لدى المجتمع الجزائري، بما في ذلك طبعاً الأسرة الجزائرية، فالأسرة تتكيَّف وفق النمط الاقتصادي العام، وهذا نرجعه إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية التي مسَّت الجزائر في مرحلة ما بعد 1992 وتتمثَّل في خصخصة الكثير من الشركات العمومية، وما يتبعها من آثار تتمثل في تسريح العمال، ارتفاع البطالة، إضافة إلى تحرر نسبي في النشاطات التجارية والصناعية. هذه العوامل المشتركة أدت إلى خلق فضاءات جديدة تسعى من خلالها العائلات للوصول إلى «الغنى» أو تحسين المعيشة.

هذه المحددات، هي أيضاً في الوقت نفسه محددات ذات منعكس سوسيولوجي، بمعنى أنها فرضت بالتوازي مع التغيرات على مستوى الميكرو اقتصاد، أفعال على مستوى الميكرو اقتصاد والأنشطة اليومية، وما إلى ذلك من تأثير وتأثر الفعل الاجتماعي في المعيشة والحياة اليومية للجزائرين، فنجد أنَّ سلوك وتوجُّه المرأة إلى العمل غير الرسمي والتجارة غير الرسمية هو أيضاً من نواتج هذا «المنعكس السوسيولوجي».

فحتى في الأدبيات الكلاسيكية نجد ابن خلدون تطرق إلى ذلك –كما أورد ذلك الباحث رشيد بومالي– حيث يرى أنه تقع تحولات تصيب نمط المعيشة من خلال الانتقال من حالة الاعتماد على الضروريات إلى الاعتماد على الكماليات (بومعالي ، 2011) وحتى على مستوى التحليل النفسي الاجتماعي، يمكننا اعتبار أن مسألة تعقد وتغير وتعدد الحاجات وما فرضته على مستويات الإشباع لدى الفرد الجزائري عموماً، والمرأة تاجرة الحقيبة، أفرز الأدوار الجديدة للمرأة ضمن النسق العام للمجتمع، فالتغير في هذه الأدوار هو من الإفرازات الحتمية للتغير

الاجتماعي الكلي، وأيضاً لتأثر نمط الحاجات ورد الفعل الشرطي على الرغبات وطرق الإشباع، وأصبح عمل المرأة في تجارة الحقيبة وسفرها أمراً حتمياً إلى حدٍّ ما، وأمراً متسامحاً معه بكثرة، بل من جهة أخرى يمكننا اعتباره مظهراً من مظاهر التحضر.

كذلك، فيما يتعلَّق بالبعد الإنثروبولوجي للمسألة، فإنَّ الثقافة السائدة والتصورات التي يحملها المجتمع حول المرأة، وإن لم تتغيَّر في العمق إلا أنها أصيبت إما بنوع من التشوُّه نتيجة التناقض القائم فيها، وإما قابلة للتجاوز بفعل عدم فاعلية كل الضوابط والقيم الاجتماعية السائدة في كبح التغير القيمي، وتأثير التوجه الفرداني رويداً رويداً في مختلف مظاهر الحياة اليومية للجزائريين، فوجود استقلالية اقتصادية لدى الفرد عموماً والمرأة خاصة هو رد فعل على واقع اجتماعي معيش، وهو منتج لديناميكية مجتمعية غير متوقعة.

3-3 عوائق الولوج والبقاء في العمل غير الرسمي: حالة تاجرات الحقيبة

لم نلاحظ على المستوى العام مع مجتمع البحث في هذه الدراسة، أنَّ ولوجهن لهذا العالم وبقاءهن فيه كان بكل سهولة ودون عوائق، وخلاصة لما استعرضناه ولما لاحظناه في الميدان، تبيَّن لنا سلسلة من الأبعاد المتعلقة بعوائق الولوج والبقاء في النشاط عند نساء العمل غير الرسمي:

أولاً: البعد المادي والاقتصادي:

يعدُّ أهم المعوقات لولوج أي نشاط حر، سواء رسمي أو غير رسمي، فمنطقياً الحاجة في كثير من الأحيان أدت بالإنسان إلى التوجُّه إلى العمل غير الرسمي، وعليه وضعيته المالية والاقتصادية عادة ما تكون متواضعة أو منعدمة وهذا شكَّل بالنسبة لبعض المشاركات عائقاً، فهن لسن مقدمات على مشروع وطلب قرض و ينتظرن التمويل من دولة أو مصرف وفق برنامج وضمانات وتأمين، العمل الحر بالنسبة لهن هو كيف يتدبرن أمرهن بأنفسهن دون تمويل رسمي ولا ضمانات ولا تأمين عن مخاطر المغامرة التجارية.

لكن على الرغم من هذا، هناك من المشاركات من اعتمدن على استراتيجيات تقليدية تتمثل في دعم الأسرة والأصدقاء، وعادة حتى في المشاريع الرسمية أول مكمن تقليلدي للتمويل هو رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية.

لاحقاً هناك من أسسن لشبكات ورأس مال بعد فترة زمنية من العمل، وأصبحن يعتمدن عليها كثيراً في تمويل تجارتهن وضمان بقائهن في النشاط.

ثانياً: البعد الجندري:

سعي المرأة في العمل غير الرسمي لفرض نفسها، هو رد فعل أيضاً على تقسم جندري للعمل، وعلى

عدم تكافؤ الفرص في المهن الاستراتيجية، عدا تلك التي تدخل ضمن التقسيم الاجتماعي للعمل في مجتمعنا كالتربية والتعليم، حيث إنَّ المشاركات في الدراسة أغلبهن عانين من كونهن نساء أول الأمر، ويتعلق الأمر بحالات سرقة وخداع، تحرش، حالات ضغط وابتزاز ... إلخ، وأغلبها من العالم الذكوري.

إضافة إلى طبيعة الأنشطة، فعلى الرغم من أنَّ المرأة اندمجت وقاومت للحصول على مكانتها في التجارة غير الرسمية، إلا أنه في كثير من الأحيان يعاد إنتاج نوع العلاقات نفسها في مكان النشاط، زمن النشاط، طبيعة السلع والتعاملات، حجم رأس المال ... إلخ. ما زالت وضعية المبحوثة وضعية صعبة كأي امرأة (بالمنظور الجندري وتقسيم العمل) في النشاط غير الرسمي.

ثالثاً: بعد الكفاءات والمهارة:

طبيعة التركيبة السوسيو-ديموغرافية للمبحوثات في الدراسة، حيث نجد القليل جداً منهن اللاتي ليس لديهن مستوى تعليمي، في حين أن الأغلبية يملكن مستويات جامعية ثانوية ولديهن كفاءات من خلال التكوين المهني.

هذه العوامل تشكِّل الكفاءة الطبيعية والنظامية، لكن سوق العمل والقطاع غير الرسمي يحتاج إلى كفاءات معينة وأخرى لا يمكن اكتسابها نظامياً، يتعلق الأمر بالكفاءات الاجتماعية واللغوية والتواصلية، والقدرات على تسيير الرمزي والاجتماعي إلى جنب الاقتصادي والمالي، فكثيراً ما صرَّحت لنا المبحوثات عن صعوبات وجدنها في بداية مسارهن، فيما يتعلق بالتواصل مع المولين، الحصول على الزبائن، وكذلك فرض منطقهن ووجودهن في صيرورة المفاوضات اليومية مع مختلف الفاعلين في النشاط.

على الرغم من هذا، إلا أننا لمسنا لدى غالبيتهن، تطويراً لكفاءاتهن في الحياة اليومية التي مصدرها خبرة مهمة في النشاط، والتي تصل لدى بعضهن إلى أكثر من 12 سنة.

رابعاً: البعد الأسري والاجتماعي:

يتعلق الأمر هنا بعدة مؤشرات مستوحاة من واقع المشاركات، بدءاً بمؤشرات الأسرة وتربية الأولاد والتوتر بين الزوجين حول ذلك، وحول قضية العمل وعدم الالتزام بالدور التقليدي للمرأة العاملة في تجارة الحقيبة.

يتعلق أيضاً بمؤشرات المحيط الأسري القريب، الأولياء وبعض أفراد الأسرة سواء أكان عائقاً ناتجاً عن حدة التوتر اليومي والصراعات البينية، أم حدة تأثير الالتزامات المالية والمادية تجاه الأسرة الصغرة، التي تمتد في كثير من الأحيان إلى الأسرة الكبيرة.

وعلى الرغم من أنَّ الأمر نسبي في تصورات المشاركات في الدراسة للأمر، إلا أنَّ مسألة العائق الاجتماعي عموماً ليست بغريبة عن المجتمعات التي هي في انتقال مستمر بين الحداثي والعودة إلى التقليدي في الوقت نفسه، الفعل الاجتماعي مهما أخذ من الفرد من هامش الحرية، إلا أنه يخضع للنسق العام وأنساقه الفرعية ونقصد هنا الأسرة، الحي والمجتمع المحلي أحياناً.

3-4 ما بعد استكشاف الفضاء العام: واقع وحدود التفاوض:

كما بينت المعطيات الميدانية في الفصل السابق، اتضح جلياً أن هناك هامشاً من المفاوضات بين الأزواج، لولوج المرأة إلى الفضاء العام؛ فالتجارة والاشتغال والسفر تعدُّ نتائج منطقية وموضوعية لهذا التفاوض، ويبرز لنا أنَّ المسالة لم تكن بسيطة وسهلة؛ فالكثير منهن فشلن في الحصول على مكانة دون تنازلات، وبعضهن تمردن وأنهين علاقات زوجية كردٍّ فعلٍ عن عدم التوازن في مصالح الأزواج.

من هنا يمكن التساؤل عمَّا بعد استكشاف الفضاء العام الجديد للنساء التاجرات في الحقيبة؟

في الحقيقة إن اندماج النساء في فرص مهنية واقتصادية يعبر عن مدى تجاوزهن لحدٍّ ما لعقدة الفضاء الخاص والعام، من هنا يمكن القول أيضاً بأنها نتيجة لاستكشاف الفضاء العام.

ومن بين خصوصيات هذا الولوج، وجود حرية أكثر في تشكيل العلاقات خاصة بين النساء والزبائن، وحتى العائلة والمحيط؛ فالأمر لا يعدو أن يكون عرض سلعة والمرور، وأيضاً دفع دين اجتماعي؛ أي إنه لا يوجد نظام تعاقدي صريح.

إنَّ النتائج التي توصلنا لها أثبتت أيضاً أنه كما تختلف الأصول والوضعيات السابقة للنساء في التجارة العابرة للحدود، فإنه على مستوى الارتقاء الاجتماعي، تتوجه نحو وضعيات أكثر استقلالية، وتختلف من امرأة لأخرى، نظراً لاختلاف الوضعيات السوسيو ثقافية والمهنية والسوسيو ديموغرافية، وأيضاً حسب تجربة كل واحدة وحسب قدرتها في تبني استراتيجات معينة وتطوير كفاءات مهنية واجتماعية، هذه المعطيات تجعلنا نتفق إلى حدٍّ كبيرٍ مع ما توصلت إليه دراسة فيرونيك ماناريV.Manry وكامي شمولC.Schmoll في دراستهما المعنونة بـ: «تجارة المرأة وجوه جديدة للحركية المغاربية في الفضاء الأورو متوسطي».

خلاصة :

إنَّ نتائج ملاحظاتنا الميدانية منذ بداية مغامرتنا في دراسة موضوع المرأة والعمل غير الرسمي والتجارة العابرة للحدود منذ الماجستير إلى اليوم، ومختلف الأدبيات النظرية المراجعة

حول الموضوع تحيل إلى مركزية الحراك المجتمي والتغير الاجتماعي، فمفهوم ودلالات التغيُّر الاجتماعي تظهر أيضاً من خلال الممارسات غير الرسمية، ففي الجزائر وكغيرها من البلدان التي عاشت تجربتها الخاصة الاشتراكية، ومع بدايات تصدع المعسكر الاشتراكي، طفت إلى السطح العديد من الممارسات في الاقتصاد والعمل غير الرسمي.

وبهذا فإنَّ التحولات السوسيوثقافية التي عرفتها العائلة الجزائرية والمجتمع ككل أسهمت في الرفع من نسب مشاركة المرأة في النشاط، كما عرفت وجودها في القطاع غير الرسمي ارتفاعاً ووجوداً معتبراً، خصوصاً في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود التي أصبحت اليوم تستقطب الفئات النسوية أكثر فأكثر، لكن ما هو ظاهر في مسألة العمل غير الرسمي عموماً هو اعتباره كردِّ فعلٍ على ما هو موجود وممارس على المستوى الرسمي.

وأخيراً، دراسة ومعايشة واقع النساء في التجارة غير الرسمة العابرة للحدود، أو كما تسمى أيضاً «تجارة الحقيبة» يفتح آفاقاً بحثية مهمة ووجيهة يمكن اعتبارها مشاريع بحد ذاتها، مثل البحث في الاستراتيجيات المختلفة للبقاء والتطوُّر في النشاط، الكفاءات والمهارات المكتسبة، الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي لطراباندو الحقيبة، العلاقات زوج وزوجة وأبعاد التفاوض الزوجي في حياة النساء الناشطات في تجارة الحقيبة... إلخ، كل هذه المواضيع تحتاج إلى بحث وتقصٍ أعمق، للمساهمة في المدونة المعرفية حول الظاهرة ككل.

قائمة المراجع:

- محمد عبيدات وآخرون (1999)، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل، عمان، الأردن
- ربحي مصطفى عليان، (2000)، عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- رشيد بومعالي، (2011)، واقع التغيرات الأسرية للأسر الريفية المهاجرة في الجزائر، 12-03-2011 https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/waq-altghyrat-alasryte-llasr-alryfyte-almhajrte-fy-aljzayr
- Banque Mondiale, (2004), Genre et Développement. Les femmes dans la sphère publique
- Banque Mondiale, (2005), Genre et Développement au Maghreb, Rapport Mai 2005.
- Boukhobza M'Hammed, (1991), Octobre 88, Evolution ou rupture, Editions Bouchene.

- .,BOUTEFNOUCHET Mostefa,(2004), La société algérienne en transition, OPU,Alger
- CORTADO Thomas (2013), « L'économie informelle vue par les anthropologues », in Lumière sur les économies souterraines : Crime, trafic, travail au noir, Regards croisés sur l'économie, n°14, Editions la Découverte, Paris, , p195.
- FEAL Laura (2009), «Genre et Intégration économique des femmes», In Genre et Intégration Economique des Femmes dans les Pays du Maghreb, Séminaire international, 5 -7 Octobre, Tunis, pp18- 42 .
- Guest Greg, Arwen Bunce and Laura Johnson, (2006), how many interviews are enough ? An experiment with data saturation and variability, Field Methods, 18-, pp59- 82.
- Hart Keith «bureaucratic form and informal economy», in B.Guha-Khasnobis, R.Kanbur et E. Ostrom (Eds), Linking the formal and informal economy : concepts and policies, Oxford University Press, Oxford/New York, p 21- 35.
- Hart Keith: (1973) « informal income opportunities and urban employment in Ghana », The Journal of Modern African Studies, 11 -1, pp 61- 89.
- http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/soc/famille_changements_profonds.htm
- /http://www5.albankaldawli.org/mdg
- Kamel Kateb, (2017), L'émergence des femmes au Maghreb, Consulté le : 16- 08- 2017a 13 :59, https://www.ined.fr/fichier/s_rubrique/24838/intro.femmes_maghreb.fr.pdf
- LAKJAA Abdelkader, (1998), La ville : creuset d'une culture nouvelle. (ville, culture et société en Algérie), Insaniyat , n°5, Mai-Aout
- .Makboul Hadi, (2002), Mutations de La famille algérienne, CENEAP, N°52 –Décembre
- ONS, (2015), Activité, emploi et chômage en septembre 2015, Bulletin n°726
- Oussedik Fatima: (2012), «La famille algérienne subit des changements profonds», El Watan, 13 juin.
- ROCARE, qu'est-ce que la recherche qualitative ?, http://www.ernwaca.org/panaf/RQ/fr/definition.php

Women and Informal Transboundary Trade in Algeria: Socio-anthropological study

Kaddouri Meriem •
Under the supervision of the professor Hadjij Aljouneid ••

Introduction

This study aims to understand and know the nature of the relationship between changes in the social structure of Algerian society and the practices of women in informal work. As well as, it is an attempt to understand the origins that push women to travel and move in order to do transnational commerce outside the formal boundaries of control, seek to understand the limits of reproductive processes and how it relates to socialization. .

On the basis of these elements, this study seeks to establish a notion about the daily life of women in the informal trade, in order to better understand the different elements related to: the motivation to undertake this activity, the nature of the strategies used, as well as the qualifications and skills employed and acquired through the experience of travel and work.

Key words : Women, Transboundary trade, informal work, competencies, strategies, daily life.

• PPHD student, department of sociology, university of ORAN 2.
•• Under the supervision of the professor Hadjij Aljouneid, department of sociology, university of ORAN 2.